

## العراق يعزز جهود الاستغناء عن غاز إيران في توليد الكهرباء

### تدشين محطة لإنتاج الغاز المصاحب في ميسان

قطع العراق خطوة أخرى في مسار الابتعاد عن الاعتماد المفرط على الغاز الإيراني في تشغيل محطات الكهرباء بتدشينه محطة لإنتاج الغاز المصاحب في عمليات إنتاج النفط الخام، رغم أن حصول بغداد على مبالغها بتغطية الطلب المحلي المتزايد سيطلب على الأرجح بعض الوقت.

خطت الوزارة في زيادة واستدامة الإنتاج المحلي من النفط والغاز. وأكد الوزير إيفاء الوزارة بالتزاماتها تجاه الشركات العالمية رغم التحديات الاقتصادية والمالية والصحية وغيرها. وتأتي زيادة معدلات الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط في قمة أولويات وزارة النفط من أجل تأمين إمدادات لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات والأسمدة وغيرها من حاجات الطلب المحلي.

وشدد مدير عام شركة نفط ميسان علي جاسم على المضي في تنفيذ خطط الشركة الحكومية بتطوير حقول أبوغرب والفكة ويزركن لمساعدة جهود الدولة في توفير الاحتياجات اللازمة وتغطية الطلب المحلي المتزايد.

ويحتج السكان منذ سنوات طويلة على الانقطاع المتكرر للكهرباء، وخاصة في فصل الصيف حيث تصل درجات الحرارة أحيانا إلى 50 درجة مئوية.

ويحتاج العراق إلى الغاز لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث يستورد من إيران 20 مليون قدم مكعب قياسي يوميا، فيما يتطلب توفير 70 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يوميا لتشغيل المحطات، إضافة إلى نحو 1300 ميغاواط من الكهرباء.

ووفقا لمسؤولين في قطاع الكهرباء ينتج العراق، الذي يعاني من أزمة نقص كهرباء مزمنة منذ عقود جراء الحصار والحروب المتتالية، نحو 19 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية بينما الاحتياج الفعلي يتجاوز 30 ألف ميغاواط.

ويجري محصلون أن وتيرة استثمار الغاز وزيادة توليد الكهرباء بعد إبرام

ميسان (العراق) - يتقدم العراق بخطى حثيثة باتجاه تعزيز مشروعات الطاقة، وخاصة في مجال إنتاج الغاز، بغية التخلص من التبعية لإيران التي تستغل الظروف لصالحها من خلال الاستثمار في مد جارتها النفطية بما تحتاجه من هذه المادة حتى تقوم بتشغيل محطات الكهرباء.

وأعلنت وزارة النفط العراقية الخميس افتتاح محطة لإنتاج الغاز المصاحب لاستخراج النفط بطاقة تبلغ حوالي 20 مليون قدم مكعب قياسي يوميا في حقل أبوغرب/الجنوب 1 بمحافظة ميسان جنوب البلاد، والذي تتولى شركة سينوك الصينية الحكومية تطويره.



إحسان عبد الجبار  
إنتاج المحطة سورفند  
المحطات الكهربائية  
بوقود الغاز

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى وزير النفط إحسان عبد الجبار قوله خلال تدشين المحطة إن "الطاقة الإنتاجية للمشروع تبلغ 100 ألف برميل من النفط وأكثر من 20 مقيم يوميا (المكعب يعادل مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)، تضاف إلى الإنتاج الوطني لرفع محطات الطاقة الكهربائية بوقود الغاز".

وفي خطوة تبرز مدى حرص بغداد على تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيا من الغاز شدد عبد الجبار على أن العراق حريص على دعم نشاط الشركات العالمية في البلاد وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ

## خطط موريتانية لدعم مشاريع الطاقة النظيفة مع توتال

بموريتانيا في مجال الطاقات المتجددة بما في ذلك استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وكشفت موريتانيا، التي تعتبر من أضعف اقتصادات منطقة المغرب العربي، من تحركاتها خلال السنوات الأخيرة من أجل تعزيز نشاط قطاع النفط والغاز بالبلاد وخاصة مع مجموعة توتال الفرنسية، التي لديها عدة مشاريع إلى جانب شركات عملاقة أخرى مثل بي بي البريطانية وإكسون موبيل الأميركية.

وتزايد اهتمام الشركات العالمية بالاقتصاد الموريتاني بعد بروز مؤشرات على امتلاك البلاد للعديد من الثروات الطبيعية، وتزايد الاستقرار السياسي، وملامح جديدة للإصلاحات

وتسعى توتال إيرين، التي تعتبر الشريك التاريخي للبلاد إلى توسيع استثماراتها في مشاريع تنموية واعدة، لاسيما في مجال الطاقة الشمسية والكهرباء وتمديد شبكة الكهرباء إلى الأرياف.

ونسبت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية إلى فلورنس المستشار في تنمية الأعمال بشركة ونش إنبرجي قوله إن "توتال إيرين مستعدة للاستثمار



الاستثمار في المستقبل



نظم بوطن أكثر عدلا

## أموال التونسيين في المهجر: ثروة تنتظر المستكشفين

### قانون الصرف والتعقيدات الجمركية يقوضان مساهمة المغتربين في إدارة الأزمة الاقتصادية

تطرح مفارقة وجود شريحة كبيرة من المهاجرين التونسيين في الخارج مقابل أزمة اقتصادية خانقة في البلد تسألات حول غياب خطط حكومية فاعلة للاستفادة من تحويلات أموال هؤلاء المغتربين في ظل تعطل محركات النمو التقليدية وتضاؤل الاستثمارات الأجنبية.

السلطة لا تغير شيئا وتخضع للمزاج الشعبي العام الذي يضغط ويرفض منح المهاجرين امتيازات وإعطاءهم الأولوية مقارنة بالمستثمر الأجنبي.

ويرى متابعون أن التجاذبات السياسية التي تشهدها تونس منذ ثورة يناير 2011 ألقت بظلال قاتمة على المهاجرين مع انهماك الحكومات في مواجهة استقرار هش وبشرى السلم الاجتماعي، فيما لم يقع الاهتمام بمشاغل المهاجرين، كما ظل حضورهم السياسي ضعيفا ومنحصرا في عملية الاقتراع مع كل سباق انتخابي.

وأضاف العيادي أن "المهاجرين يحتاجون إلى الشعور بقيمتهم في بلدهم"، مؤكدا أن "تحويلات المهاجرين يمكنها أن تتضاعف لو يتم إيجاد برنامج وطني لاستجلابهم".

وقال الخبير أن "هناك أنواعا من تحويلات المغتربين، حيث أن النوع الأول يهم تحويلات أموال المغتربين إلى أسرهم وهي تعد تحويلات معيشية بحتة تصب في الاستهلاك الداخلي. أما النوع الثاني فهو التحويلات التي تصب في قطاع العقارات وتهم المهاجرين الذين يبنيون منازلهم في بلدهم".

وأكد أن "النوع الثالث من التحويلات هو الأهم ولكنه ضعيف ويتعلق بتحويلات الاستثمار في مؤسسات الدولة التونسية نظرا لغياب خطة واضحة وامتيازات جبائية لجذب مهاجرين مستثمرين وتشجيعهم على الدخول في رأس المال الوطني".

وشدد العيادي على أن "استثمار المهاجرين في تونس لا يعني فقط أموال وإنما يعني الاستثمار في الكفاءة والمهارات"، مشددا على "أن الارتقاء بمستوى الاقتصاد يستوجب الارتقاء بأداء المؤسسات في ظل تغيرات سوق المغترب أجنبيا أو دخيلا أو خائنا".

وفي هذا الإطار فسر العيادي تأثير هذه المشاعر على السياسة العامة بقوله "خلال الانتخابات تعد الطبقة السياسية التونسيين في المهجر بالحوافز المالية والجبائية لتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم، غير أنها عند وصولها إلى

تونس مع سيمز الألمانية وجرال الكريتي الأميركية يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء عن الإمدادات الإيرانية في المستقبل القريب.

وتتقاطع المشاريع العراقية الجديدة مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية.

ومارست الولايات المتحدة ضغوطا على العراق لإيقاف اعتماده على إمدادات الغاز الإيرانية، وقد منحته في العامين الماضيين إعفاء مؤقتة من العقوبات خلال فترة رئاسة دونالد ترامب مع مطالبته بتسريع تطوير بدائل الغاز المحلية.

سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - تشير تقارير ووقائع إلى أن الدولة التونسية لم تستثمر في المغتربين بفعل عراقيل قانونية ومصرفية وجمركية قوضت فرص المهاجرين في إحداث قيمة مضافة في الاقتصاد والمساهمة في تخفيف الأزمة الاقتصادية في وقت تتشابك فيه المعايير السياسية والاجتماعية لتتحول هذه الشريحة إلى ثروة مهدورة في انتظار المستكشفين.

وقال الخبير المصرفي والمالي المقيم بباريس أشرف العيادي في حوار خاص مع "العرب" إن "تونس تشهد موجة هجرة بسبب النفور من الواقع التونسي الذي لا يشجع على الإنتاجية والبيئة التي تتسم بالعنف والإدارة المكبلة".

وبين أن "المهاجرين ليسوا كتلة متجانسة، حيث أنهم شرائح مختلفة اجتماعيا وعمريا لذلك تتباين حاجيات التمويل في ما بينهم كما تختلف الفرص الاستثمارية التي تستهوي كل فئة منهم".

ولفت إلى أن "المشكلة تكمن في الدولة التونسية التي لم توضح إستراتيجيتها نحو التونسيين في الخارج واقعيًا، حيث لا توجد إجراءات أو منظمات موجهة لاستجلاب التونسيين بالخارج أو مؤسسات بنكية منخرطة في برنامج وطني لاستجلاب استثمارات من المهاجرين".

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن التحويلات المالية للمغتربين تشكل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة في تونس، حيث تمثل نحو 11 في المئة من مجموع القطاع الخارجي الذي يشكل من عائدات القطاع السياحي وتحويلات التونسيين في المهجر وإيرادات التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر.

وقال العيادي إن "تونس لم تستثمر في تحويل كفاءات الوطن في بلدان المهجر إلى الدولة الأم ولم يتم إقرار حوافز لقبول تعيين مهاجرين في مجالس إدارة لشركات عامة يجلبون معهم قيمة مضافة وخبرات جديدة وعملاء ومستثمرين".

واعتبر أن "حالة عدم وضوح الرؤية السائدة في تونس أساسها اجتماعي وسياسي"، لافتا إلى "وجود مشاريع مزدوجة بين تونسيي الداخل والخارج حيث تقوم على الإعجاب والحدق في أن واحد، إذ في بعض المناطق يعتبرون المغترب أجنبيا أو دخيلا أو خائنا".

وفي هذا الإطار فسر العيادي تأثير هذه المشاعر على السياسة العامة بقوله "خلال الانتخابات تعد الطبقة السياسية التونسيين في المهجر بالحوافز المالية والجبائية لتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم، غير أنها عند وصولها إلى

أشرف العيادي  
تحويلات المغتربين  
تصب في الاستهلاك  
المحلي لا الاستثمار

مهدي باهي  
نواجه تعقيدات بسبب  
الفساد والمحسوبية  
والرشوة في الإدارات

وقال الخبير أن "هناك أنواعا من تحويلات المغتربين، حيث أن النوع الأول يهم تحويلات أموال المغتربين إلى أسرهم وهي تعد تحويلات معيشية بحتة تصب في الاستهلاك الداخلي. أما النوع الثاني فهو التحويلات التي تصب في قطاع العقارات وتهم المهاجرين الذين يبنيون منازلهم في بلدهم".

وأكد أن "النوع الثالث من التحويلات هو الأهم ولكنه ضعيف ويتعلق بتحويلات الاستثمار في مؤسسات الدولة التونسية نظرا لغياب خطة واضحة وامتيازات جبائية لجذب مهاجرين مستثمرين وتشجيعهم على الدخول في رأس المال الوطني".

وشدد العيادي على أن "استثمار المهاجرين في تونس لا يعني فقط أموال وإنما يعني الاستثمار في الكفاءة والمهارات"، مشددا على "أن الارتقاء بمستوى الاقتصاد يستوجب الارتقاء بأداء المؤسسات في ظل تغيرات سوق المغترب أجنبيا أو دخيلا أو خائنا".

وفي هذا الإطار فسر العيادي تأثير هذه المشاعر على السياسة العامة بقوله "خلال الانتخابات تعد الطبقة السياسية التونسيين في المهجر بالحوافز المالية والجبائية لتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم، غير أنها عند وصولها إلى

تونس مع سيمز الألمانية وجرال الكريتي الأميركية يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء عن الإمدادات الإيرانية في المستقبل القريب.

وتتقاطع المشاريع العراقية الجديدة مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية.

ومارست الولايات المتحدة ضغوطا على العراق لإيقاف اعتماده على إمدادات الغاز الإيرانية، وقد منحته في العامين الماضيين إعفاء مؤقتة من العقوبات خلال فترة رئاسة دونالد ترامب مع مطالبته بتسريع تطوير بدائل الغاز المحلية.